المنوال العرفاني في دراسة "الأسْمَنَة"
والأسماء المتّصلة بالفعل في العربيّة

توفيق قريرة
جامعة منوبة. تونس
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث
"الأسماء المتّصلة بالأفعال" هي في التراث النحوي قسم من الأسماء تتعلق بالأفعال من جهة الاشتقاق. ويدرس هذا التعلّق في بعض الأنحاء الغربيّة الحديثة ضمن ما يعرف بالأسمنة (أو الإسماء). وقد عادت بعض الاتّجاهات اللسانيّة الحديثة ومن بينها النحو العرفانيّ إلى هذا المفهوم اعتمادا على آليّات حديثة. فأثيرت أسئلة منها ما تعلّق بالصلة بين المعجم والصرف والإعراب لبيان الأسمنة أهي ظاهرة معجمية أم صرفيّة. ورأى بعض العرفانيّين أنها مسألة تدريج تمتد بين المغرق في التجريد (أو الخُطاطي) والملموس (أو العينيّ)؛ ومنها ما اتّصل بتوريث الأفعال شيئا من دلالتها للأسماء المؤسمَنة وخصوصا علاقتها بالمكوّن الأبرز المُسمى مَسَارا (الفاعل طرازيّا) والمكوّن الأقل بروزا المُسمّى مَعْلَمًا (المفعول). هذه القضايا وغيرها ستكون منطلقنا في دراسة الأسماء المتّصلة بالأفعال من وجهة نظر أخرى هدفها الاستفادة من بعض النظريّات اللسانيّة الحديثة في تطوير الدراسات النحوية.
الكلمات المفاتيح : نحو، عرفان، أسماء متّصلة بالأفعال، أسمنة، بنية، تجنيب، فحص، استرسال، سكيمة ، مسار ،معلم.

Résumé :
«Les Noms reliés aux verbes» est un terme qui désigne chez les grammairiens arabes une classe de noms qui établissent une relation de dérivation intercatégorielle avec le verbe. C'est une sorte de « Nominalisation » puisqu'il s'agit entre autre de passage d'une structure verbale à une structure nominalisé (nom d'action, non d'agent...). Cet article propose, en s'appuyant sur les principes de la grammaire cognitive, trois idées capitales: i) le continuum entre lexique, morphologie et syntaxe fait que la nominalisation serait une question de gradation entre un niveau abstrait (schématique) et un niveau concret (niveau des instances), plutôt qu'un procédé lexical ou morphologique ; ii) les nominalisations reflètent un changement au niveau de l'attention portée sur les entités (choses ou relations); et peuvent, structurellement, hériter des propriétés fonctionnelles du verbe; iii) les nominalisations forment une structure médium en taille, qui se situe entre un verbe simple et une phrase complète; ce qui fait que le verbe désigne un procès bien limité, mais la nominalisation prive les noms de cette limitation .

تمهيد

بُني جانب هام من حداثة التفكير اللساني على أساس تناول مفاهيم لغوية قديمة بمنظار لساني جديد؛ ويعدّ مفهوم الأسمنة (Nominalization) واحدا من هذه المفاهيم فلقد عاد إليه النحو العرفاني (cognitive grammar) مع "رونالد لنقاكر" (Ronald .W. Langacker) ليثبت من خلاله مبدأ رئيسيا من مبادئه؛ وهو الاسترسال بين المعجم والنحو، ولينقد فكرة هيمنت على التفكير النحوي قديمه وحديثه هي مركزية التركيب (الإعرابيّ) بالنسبة إلى بقية المستويات الدلالية والصرفية والاشتقاقية.

وبما أنّ" الأسمنة" اصطلاح يطلق على الوحدات اللغوية التي تجري مجرى الأسماء و تبنى في الأصل من الأفعال أو غيرها من المكوّنات غير الاسميّة، فإنّه يتقاطع في كثير من أركانه مع متصوّر نحويّ يظهر فيه هذا التعامل بين ضرب من الأسماء متّصلة بالأفعال (من جهة الاشتقاق و المعنى والعمل الإعرابي) والأفعال التي اتّصلت بها. ولهذا التعامل أطلق عليه النحاة العرب مصطلح " الأسماء المتّصلة بالأفعال" .

وبناء على هذا التقاطع بين المفهومين العربي والغربي رأينا من النافع الرجوع في ضوء دراسة الأسمنة من وجهة نظر النحو العرفانيّ إلى هذا الضرب من الأسماء لإثارة قضايا ثلاث:

- أوّلها حقيقة العلاقة بين المصادر والصفات والأفعال المتّصلة بها أهي علاقة "اشتقاقية" أم إعرابية أم هي علاقة استرسال بين المستويين المعجميّ والنحويّ مثلما صرّح به العرفانيّون وأضمرته بعض من أفكار النحاة العرب القدامى.
- ثانيها أنّ العرفانيّين يَعتقدون أنّ الأسمنة تؤدّي إلى إبراز إدراكيّ لمُكوّن من المكوّنات التي لها صلة بالفعل كالفاعل والمفعول به والظرف. فأسمنة اسم الفاعل مثلا هي إبراز لمكوّن الفاعل باعتبار علاقته المخصوصة بالفعل، وأسمنة اسم المفعول هي إبراز لمكون المفعول باعتبار علاقته المخصوصة بالفعل. وهذا الإبراز الإدراكيّ للمكوّنات ذات الصلة بالفعل والذي يصطلح عليه العرفانيون بالتجنيب (profiling) يعتبر في رأيهم أهمّ سمات الأسمنة وأهدافها. وبناء على هذا المعطى سنعقد في البحث فقرة نهتمّ فيها بالأسمنة والتجنيب وفيها نبرز الدلالة التي تستفاد من أسمنة بعض الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وصيغة المبالغة.

- ثالث القضايا تناول جملة من المسائل التي تثار عند الانتقال من الجملة الفعلية إلى شبه الجملة أو من التركيب الإسنادي إلى التركيب شبه الإسنادي. ويعتقد العرفانيّون أنّ الفارق ليس مُجَرَّد انتقال اختياريّ من عمل الفعل في الأولى إلى عمل الاسم في الثانية لمجرد المشابهة بين المكوّن الفعليّ والمكوّن الاسميّ، بل إنّ وراء أسمنة المركبات الإسناديّة في رأيهم رؤى مختلفة للكون المُدْرَكِ.

1. في معنى الأسمنة والمفاهيم العرفانيّة ذات الصلة بها

1-1. الأسمنة وأصنافها

تعرّف الأسمنة بأنّها:

"كلّ وحدة نحوية تُعَامَلُ مُعَامَلَة الاسم أو المركب الاسمي غير أنّها تبنى من مكون آخر ليس باسم" [Trask ;1999 :204]

مثال ذلك أنّ اللفظة "arrival" (وصول) في اللغة الإنكليزية هي أسْمَنَة من الفعل arrive (وصل). والأسمنة أصناف. فأبسطها وأكثرها تواترا الأسمنة من الفعل المذكورة سابقا ومنها ضرب ثان تتم فيه أسمنة المركب الفعلي (verb phrase) مثل (study volcanoes) (يَدْرُسُ البَرَاكينَ) للحصول على مركب اسمي (phrase noun) مثل (studying volcanoes) (دراسة البراكين) [السابق: ص 205]. وغير هذا الضرب ضرب ثالث من الأسمنة يكون مصدره الجمل التامّة من نوع (Susie smokes) (سوزي تدخّن) منها تؤسمن مركبات اسميّة من نوع (That Susie smokes surprise me) (يفاجئني [أنّ] سُوزي تدخّن). وهناك ضرب رابع تحدث فيه الأسمنة من الصفات (adjectives) مثل الصفة الصفة (poor) (فقير) في الجملة (The poor are always with us) (الفقير دائما معنا) التي تأسمنت فاستقلّت عن منعوتها [Trask ;1999 :205].

1- 2. الأسمنة عند لنقاكر

لا يخرج "لنقاكر" (Langacker ;1991 :22- 50) عن مفهوم الأسمنة السائد[1]. غير أنّه ينقد التصوّر السائد لوظيفة هذا الإجراء من أنه يفضي إلى ضرب من

---

[1] ويضرب لذلك مَثَلَ أسْمَنَة الاسم الإنقليزي (printer : آلة طابعة، عامل مطبعة أو مالكها) من الفعل (print : طَبَعَ) أو أسمنة الاسم (freedom : حرية) من الصفة adjective (free :حُرّ) [السابق : 22]

الترادف بين الفعل مصدر الأسمنة والاسم. بما يعني أنّ الأسمنة قد جيء بها لغرض معجمي بالأساس. ويخالف لنقاكر هذا الفهم فلا يجد أنّ بين الزوج (explode /explosion) (انفجَر/انفجار) ترادفا لأنّ كلّ وحدة منهما تعبّر عن طريقة مختلفة من بناء الكون، ولأنّ سلوك الأسماء المؤسمنة لا يخرج عن نطاق التركيب الذي جيء لأجله. فالأسمنة ليست ظاهرة معجميّة صرفا تفتقد أيّة صلة بالتركيب [Langacker ;1991 :22]. بل على العكس من ذلك، تطرح الظاهرة من وجهة نظر نحوية عرفانية في سياق مفهومي أشمل له صلة بالفارق الجوهريّ الذي يسيّر إدراكنا لقسمي الاسم والفعل؛ فالاسم محمول يُبْرز إدراكيّا شيئا ما في جهة معيّنة. ولكنّ الفعل يبرز إدراكيّا علاقة زمانية بين مساهمين أو أكثر في الفعل. ويضيف " لنقاكر" أنّه من وجهة نظر النحو العرفاني. فإنّ البتّ في انتماء الأسمنة إلى المعجم أو إلى النحو مسألة غير مفيدة، لأنّه، ومن منظار عرفانيّ، لا توجد حدود بين مستوى معجميّ وآخر نحويّ. فبينهما استرسال وتدريج كالذي بين ألوان الطيف.

1- 3. المفاهيم العرفانيّة ذات الصلة بدراسة الأسمنة

أبرز مفهومين يتّصلان بدراسة العرفانيّين للأسمنة هما الاسترسال والتجنيب. وسنخصّص لهما أسفله فقرتين في البحث مستقلّـتين، نعود فيهما إلى التعريف بهما وبعلاقتهما بالأسمنة. غير أنّنا نختار أن نعرض ههنا لخمسة من المفاهيم التي يستخدمها النحو العرفانيّ في دراسة متصوّر الأسمنة.

أوّلا، الصّوَرية. يرى العرفانيّون أنّ قدرة الإنسان على التصوّر هي أهمّ قدرة بشريّة. ويصطلح عليها لنقاكر باسم (imagery) التي نفضّل ترجمتها بـالصُّوَريّة (نسبة إلى الصُّوَر) بها يمكن للإنسان أن يبني أيّة وضعيّة يدركها بأشكال مختلفة، وفي صور متنوّعة.

ثانيا، السكيمية. الأسماء والأفعال هي جزء من قدرة الإنسان على التصوّر. وهي لذلك محمولات إدراكية. وبقطع النظر عن خصوصيّات فحواها، فإنّ قيمتها الدلاليّة تكمن في أنّ كلّ واحد منها يوفّـر طريقة مخصوصة في بناء الكون. لذلك، فإنّ أكثر التعريفات تلاؤما مع الطبيعة الصُّوَريَّة للأسماء والأفعال ينبغي أن تكون عامّة ومجرّدة أو سكيميّة (schematic).

ثالثا، الفحص. يبني الإنسان تجاربه إدراكيّا بواسطة الفحص (scanning). وهو عمليّة إدراكيّة ترمي إلى المقارنة بين طرف أصليّ في علاقة (يسمّى أصل العلاقة) وطرف آخر هو الهدف من العلاقة. الغرض من المقارنة بين الأصليّ في

العلاقة والهدف هو بيان الاختلاف بينهما. ذلك أنّ أيّ عمل عرفانيّ لا يكون إلا من خلال قدرتنا على المقارنة بين الأحداث العرفانيّة وتسجيل أيّ تقابل أو اختلاف بينها [Langacker :1987,101]. فملاحظتنا لنقطة ضوء في محيط مُظلم تقودنا إلى إدراك المقارنة بين الأصل (المحيط المظلم) والهدف (نقطة الضوء). وهي مقارنة تقودنا إلى الانتباه إلى تلك النقطة دون سواها من الكيانات المظلمة المحيطة بها.

رابعا، تجنيب الاسم. يعرف الاسم بهذا المنظار بأنّه يُجَنِّبُ (profile) (أي يعيّن) جهة (region) ما في ميدان(domain) على أن يكون للجهة معنى مُجَرّد يدلّ على مجموعة من الكيانات المترابطة. مثال ذلك أنّ الاسم (يَوم) مثلا يُجَنِّبُ جهة في ميدان الزمان والاسم، (أزْرَق) يجنّب جهة في ميدان الألوان. وعلى العموم، فإنّ الاسم يجنّب شيئا (thing) ويمثّل الشيءُ الفيزيائيُّ طرازَ (prototype) الأسماء.

خامسا، تجنيب الفعل. يعرّف الفعل بالمنظار نفسه بأنّه يُجَنّبُ علاقة زمانيّة (في مقابل قسم من الكلام يجنّب علاقات لازمانيّة مثل الصفات adjectives والجوارّ prepositions). فكل فعل يمثّل سلسلة من العلاقات الحاليَّة مُوزّعة بشكل مُتَتَابع على محور من الزمان المُدْرَك. وفي إدراكنا من القدرة ما يمكننا من معالجة المحمول الفعلي بشكل الفحص التسلسلي (sequential scanning). فنحن ندرك الفعل (غادر) لا على أنه مكون من مرحلة واحدة بل من سلسلة من المراحل تبدأ بالاقتراب من المَنْفذ الذي يتم منه الخروج وتنتهي بالولوج منه ثم الابتعاد عنه. وعموما فإنَّ كُلَّ فعل يجنّبُ عملا (وهو طراز الأفعال) أو حالة. ويجنب الفعل في العادة علاقة زمانية مركبة تجمع بين طرفين أحدهما المَسار (مس) (Trajector) والثاني المَعْلم (مع) (Land Mark) المَسَارُ هو المُساهِم الأبرَز في العلاقة ولذلك يكون في العادة الفاعلَ والمعلمُ هو المساهم الأقل بروزا [Taylor ; 2002 : 592] ويمثله المفعول في العادة. ففي قولنا مثلا (غَادَرَ الطّالبُ الكليَّة) فإنّ (الطالب) هو مسار العلاقة و(الكلية) هي معلمها.

سادسا، البنية المكوّنية والبنية المركبية. يميّز "لنقاكر" بين البنية المُكوّنيّة (component structure) والبنية المُرَكّبيّة (composite structure). ففي تصوّره أنّ اللغة رصيدٌ ضخمٌ من الوحدات مُبَنْيَن (Langacker :1987 ; 73) ومعنى البَنْيَنَةِ أنّ بعض الوحدات تمثّل مكوّنات لبعض الوحدات الأرفع منها؛ ففي لفظة (دَمْ) مثلا، فإنّ الوحدات الفنولوجية [د] ، [ـَ] ، [م] تمثل مكوّنات لوحدة فُنولوجية أعلى منها هي [[د]- [ـَ] -[م]] ترتبط مع الوحدة الدلالية [دم]

لتؤلف الوحدة الرمزية [[دم]/[[د]-[-َ]-[م]] والعلاقة الترابطية أو النسقية بين هذه البنى المكوّنية هي التي يصطلح عليها لنقاكر باسم علاقة التكافؤ النحوية (Grammatical valence relation) [Langacker :1987 ; 277] وهكذا فإنّ البنى النحوية ضربان إما بنى تترابط فيما بينها وهي البنى المكوّنية وإمّا بنى ناتجة عن ذلك الترابط وهي البنى المُرَكَّبية. فالبنية المُكوّنية هي البنية التي تندمج مع بنية أخرى أو أكثر في علاقة ترابطية combinatory relationship والبنية المركبية هي البنية التي نحصل عليها عندما تترابط بنيتان أو أكثر في علاقة تكافؤ [أنظر: Langacker :1987 ; 487].

2. الأسمنة والاسترسال بين المعجم و النحو

2 -1. الاسترسال في النحو العرفانيّ

من أهمّ الاختلافات بين النحو العرفانيّ والنحو التوليدي فرضية استقلالية التركيب (Autonomous Syntax Hypothesis). ففي حين يرى التوليديون أنّ التركيب مكوّن أساسي مستقلّ و مختلف عن الدلالة والمعجم كليهما بما أنّ كلّ مكوّن من هذه المكوّنات يقع في مستوى من التمثيل منفصل، يرى العرفانيّون أنّ المُعجم والمرفولوجيا والتركيب تكوّن ثلاثتها مُسترسَلا (continium) قابلا لأن يوصف بكلّيّته على أنه تَجَمُّعٌ من البنى الرمزية [Langacker :2005 ,104]. والمعجم ليس ملحقا (appendix) من النحو مثلما ادّعاه بلومفيلد[1]، وروّج له التوليديّون. فبما أنّ العبارات المعجميّة هي في أصلها مرتّبة دلاليّا على طول طيف يتدرّج من الخصوصيّ إلى أقصى درجات التجريد، فليس في الأمر تمييز بين مستوى وآخر بل هناك تدْريجٌ (gradation). و ما من شك في أنّ العلامات النحوية بحكم كونها قسما عاما، فإنّ درجة التجريد في تصوّرها ستكون أكبر إذا ما قورنت بالعناصر المعجمية المألوفة. غير أنّ ذلك لا يمنع، على حدّ رأي "لنقاكر"، من وجود عَدد من الحالات الوسطى بين أقصى درجات التجريد وأدناها. من ذلك أنّ حروف الجرّ مثلا، وهي من الكلمات النحويّة، لها نسبة من الدلالة الحقيقيّة (حرف الجرّ (على) في العربية يحيل ولأوّل وهلة على متصوّر العلوّ الحقيقي)؛ وفي المقابل توجد بعض الوحدات المعجميّة التي لها نفس الدرجة من التصوّر الدلاليّ المجرّد

[1] المعجم هو حقا ملحق من النحو ، إنه قائمة من [العناصر]الشاذة الأساسية
The lexicon is really an appendix of the grammar ,a list of basic irregularities.1933:274 Language ;New York ;Holt

الذي يكون للعناصر النحويّة (من ذلك أنّ الوحدة المعجمية كينونة (entity) في متصوّرها نسبة كبيرة من التجريد).

ويرى العرفانيّون أنّه لا توجد قواعد توليديّة؛ بل إنّ المعجم والنحو مسترسل من العناصر التي تبدأ بالخصوصيّ وتنتهي إلى أقصى درجات التجريد والتي يصطلح عليها بالسكيمات (مثل بنية التعدية)؛ والسكيمات هي التي تمكّننا من أن نحيط بالعناصر الخصوصيّة. وهذا يعني أنه لا توجد مستويات لغويّة في طبقات، بل هي مسترسل متتابع من الوحدات الماضية باتجاه التجريد والسكيميّة.

إنّ الخطأ في القول بانفصال الإعراب عن المعجم جاء، حسب"النقاكر"، من ملاحظة بعض الأمثلة التي تؤيّد كوْنَ العبارات المعجميّة أدنى تجريدا من العبارات النحويّة، وأنّه لا صلة للدلالة المعجميّة بمقولاتها النحويّة؛ وعُمّمت تلك الملاحظة وصارت تطلق على كلّ معجميّ وتركيبيّ. فلئن كانت لفظة (نملة) مثلا غير ذات صلة واضحة بمفهوم البناء للمجهول، فإنّ هذا الاستنتاج لا يمكن تعميمه على كلّ العناصر المعجميّة أو على كلّ أقسام الكلام، لأنّ اسم المفعول (مَسْرُوق) أو (مَقْتول) له صلة ببناء الفعل للمجهول، وبتعدية الفعل. وبناء على ذلك يرى "النقاكر" أنّ الاسترسال بين المعجميّ والنحويّ مسألة درجات في التقارب والتباعد، وأنّ انتماء الألفاظ إلى الظواهر اللغويّة ومختلف المقولات اللسانيّة هي مسألة درجات، وليست مسألة أصناف واضحة التمايز [المصدر السابق: 137].

يظهر الاسترسال في الأسمنة من خلال مسألتين سنعود إليهما لاحقا بالتفصيل؛ أوّلهما استرسال بين أقسام الكلام يُبين عن تعامل بين بنية فعليّة أو وصفيّة وبنية اسميّة؛ وحاصل التعامل هي بنية مزيج (blending structure) بين البنية المؤسمَنة التي تحمل شيئا من دلالة الفعل (أو الصفة) وآخر من دلالة الاسم. وثاني مظاهر الاسترسال يتمثل في أنّ الأسمنة تحقق تعاملا فعليا بين المُكوّن المعجمي و المكون التركيبي ويظهر ذلك من خلال "توريث" دلالات الفعل العلاقية التركيبية (علاقته بالفاعل والمفعول) للمُكونات المؤسْمَنة منه . ويرى "لنقاكر" أنّ الدراسات التقليدية سارت بعكس الاتجاه الذي يسير فيه الاتجاه العرفانيّ فاستخدمت ظاهرة الأسمنة لإثبات استقلال النحو عن التركيب و للتمييز بين مكون نحويّ وآخر تركيبيّ [Langacker ;1991 :22189].

2- 2. الاسترسال من وجهة نظر النحو العربيّ

كان النحاة العرب يؤمنون بأنّ المكوّن الإعرابيّ هو أساس المكوّنات؛ فمن دونه لا يمكن أن يكون كلام. واللغة من غير إعراب هي في رأيهم بمثابة

الأصوات الطبيعيّة التي لا دلالة فيها. ولا يمكن تخيّل زمن كانت فيه العربيّة تنطق من غير إعراب. فالإعراب هو سمة اللغة الجوهريّة. لكنّ النحاة ميّزوا في مستوى ثان بين المعاني التي يحدثها الإعراب والمعاني الموجودة في أنفس الكلم وهي المعاني المعجميّة والمعاني التي تحملها الصيغ الاشتقاقيّة حين تُعجّم والدلالات التي يمكن أن تستفاد من تنقل الأسماء والأفعال عبر المقولات الصرفيّة. لكنّ البنية المركزيّة التي تتحقق فيها هذه الدلالات المختلفة هي البنية الإعرابيّة. فهذا التصور الذي يفصل بين المستويات النحوية من ناحية وينصّب عليها الإعراب لم يمنع من وجود تصور آخر لا يظهر ظهور الأوّل وإنّما يوجد بشكل متفرق ولضرورات تعاملية بين المستويات فيه منحى نحو تفسير الظواهر اللغوية بما يشبه الاسترسال بين المستويات. ولعلّ أبرز المباحث التي أكّدت هذا المنحى مبحث الأسماء المتصلة بالأفعال.

2- 2- 1. الاتصال والاسترسال

اصطلح النحاة العرب على المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسمي الزمان و المكان واسم الآلة بـ"الأسماء المتّصلة بالأفعال"، وقصدوا باتّصالها جملة من الأشياء التي يختلط فيها المبحث الاشتقاقيّ بالإعرابيّ ويمكن إجمالها في ما يلي:

- أنّ هذه الأسماء "تجري" في لفظها ومعناها على لفظ الفعل بقطع النظر عن جدل النحاة المذهبي حول أصل الاشتقاق أهو من الفعل (قول الكوفيّين) أم من الاسم (قول البصريّين). ولذلك قيل عن المصدر مثلا إنه "اسم الحدث الجاري على الفعل" [الكافية في شرح الكافية (اختصارا: ش.ك) 398/3]. ومن النحاة من قلّل من قيمة التعالق اللفظي الذي قاد إلى الخلاف المذهبي المذكور، وركّز على التعالق المعنويّ الذي بين هذه الأسماء والمصادر، فقال ابن الحاجب شارحا معنى الاتصال:

"معنى اتّصالها أنها لا تنفك عن معناها فالمصدر اسمُ الفعل واسمُ الفاعل اسمٌ لمن قام به الفعل، وكذلك إلى آخرها." [الإيضاح في شرح المفصل،1/ 627].

- يعدّ شَبَهُ الصفات (اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم التفضيل) بالفعل سببا من الأسباب التي تحرمها التمكّن في الإعراب (علامته الجر والتنوين) لأنّ الأفعال غير متمكّنة فيه (فهي لا تُجَرُّ ولا تُنَوَّنُ كالاسم المتمَكّن الأمْكَن).

- يستحق الاسم لشبهه بالفعل أن يعمل في الاسم بالرفع والنصب، مثله في ذلك مثل الفعل، وهذه حسنة وخُلّة لا تكون في الأسماء المحضة غير المتّصلة بالفعل. فأقصى الاجتهاد فيها أن ترفع عن ضعف (رفع المبتدإ للخبر، ورفع الخبر للمبتدأ لدى من قال بالترافع). ويردّ النحاة الضعف المتأصّل في عامليّة الاسم إلى أنّه يحتاج، لكثرة ما يعتوره من المعاني الإعرابيّة (فاعليّة و مفعوليّة وإضافة)، أن يكون معمولا ليبين بالإعراب عن تلك المعاني.

وهكذا، فإنّ في حديث النحاة عن الاتّصال ركنين مترابطيْن؛ أوّلهما مظاهر الاتصال (اللفظي والمعنوي) وثانيهما نتائج الاتّصال أي ما يترتّب عليه ذلك الاتّصال من إجراءات تمسّ الإعراب (نقصا في الاسم وقوة واستحسانا في الفعل) والعمل (قوّة وأصليّة في الفعل واستحسانا وفرعيّة في الاسم) . ومن خلال الترابط بين مظاهر الاتّصال ونتائجه يبدو مفهوم الاتّصال أوسع من الاشتقاق بما هو آليّة توليد بنية من أخرى، وأقرب إلى مفهوم التعامل بين المستويات، تعامل يقتضيه مفهوم الاسترسال. لذلك، سنفصل القول لاحقا في الاتصال ومظاهره لنقف أوّلا على علاقة ذلك المتصوّر بمفهوم الاشتقاق وثانيا على مظاهر من الاسترسال بين المعجم والتركيب بدت لنا جليّة عند تحليل النحاة لظاهرة عمل الأسماء المتّصلة بالفعل في ما تعلّق بها عند دخولها معها في علاقة إسناديّة أوّلها النحاة بالعلاقة الإسناديّة بين الفعل وفاعله ومفعولاته.

2- 2-2. الاتصال و مفهوم الاشتقاق

حين ناقش أغلب النحاة العرب "اشتقاق" الأسماء المتّصلة بالفعل" ابتعدوا عن خلافاتهم المذهبيّة المذكورة أعلاه حول أصل الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل، وأخرجوا المسألة مُخْرجا مختلفا، فاعتبروا الاتصال تقاربا في البنية الفنولوجية والدلالية والإعرابية التي للأسماء المعنية بالأفعال. قال ابن يعيش شارحا عبارة "المتصلة بالأفعال":

"يريد [يعني الزمخشري بقوله "المتصلة بالأفعال" تعلُّقَهَا بها من جهة الاشتقاق، وأنّ فيها حروفَ الفعل، فكان بينهما تعلُّقٌ واتّصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد وليس المراد أنّها مشتقّة من الأفعال " [ش.م : 6/ 43].

وأبرز ابن الحاجب وهو يشرح معنى الاتصال التعالقَ التركيبي الذي يحدثه الاشتقاق فقال متحدّثا عن "اسم الفاعل":

"اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث" [في ش.ك 413/3]

ويقول في اسم المفعول إنه:

"ما اشتق من فعل لمن وقع عليه" [3/ 427].

فالاشتقاق لا يعني أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل المفرد، وإلا خالف ابن الحاجب مذهبه[1]؛ بل يعني الاشتقاق عند صاحب الكافية مفهوما مخصوصا له صلة بالتركيب إذ يتطلب الاشتقاق استحضارَ المُكوَّن الفعلي مع الفاعل عند إرادة اسم الفاعل والمكوّن الفعلي والمفعول (إضافة إلى الفاعل) عند إرادة اسم المفعول. فالاشتقاق ليس عمليّة بناء للفعل المفرد على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول مثلما يقول به الطرح السائد للاشتقاق؛ بل هو عملية قائمة في جوهرها على استثمار العلاقة التي بين الفعل والمُسَاهِمَيْن الأساسيَّيْن فيه (الفاعل والمفعول). ولذلك، فإنّ اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول أو غيرهما من الأسماء المتصلة بالفعل يستوجب استحضار جملة فيها علاقة بين فعل و مساهميْن اثنين. فتصوُّر اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول يستوجب بالضرورة تفكيرا في التركيب. ولهذا يقول الاستراباذي:

"ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدّي مطلقا، فإن كان متعدّيا إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو "ضربتُ زيْدًا فهو مَضْرُوبٌ" وإذا تعدّى إلى اثنين ليسا بمبتدإ وخبر، فهو يطلق على كل واحد منهما نحو "أعطيْتُ زيْدًا دِرْهَمًا" فكل واحد من(زيد) و(الدرهم) 'مُعْطًى' وكذلك "أقرأتُ زيْدًا الكتابَ"" [ش ك 3/ 428]

واضح من كلام الإستراباذي أنّه لا ينظر إلى اسم الفاعل ولا إلى اسم المفعول نظر من يفردهما عن السياق النحوي الذي تولدا منه؛ وهذا يعني أنّ اتّصال هذين الضَّربيْن من الأسماء بالفعل ليس اتّصالا تأصيليّا اشتقاقيّا يقتضي ردّ مكوّن معجميّ إلى أصله الاشتقاقيّ المفرد الذي تولّد منه؛ إنّما هو ضرب من الأسْمَنة لا يمكن فيه فصل الدلالة المعجميّة لـ (مَضْرُوب) أو (مُعْطًى) عن البنية النحويّة التي تولدا منها. بل إنّه لا يمكن أن يتميّز (مُعطًى) الدال على (الدرهم) من (مُعْطًى) الدال على (زيد) إلاّ باستحضار كامل الجملة. وهذا يعني أنّ أسْمَنَة اسم الفاعل أو اسم المفعول لم تتمّ من الفعل مفردا معلّقا عن السياق، بل كانت من الفعل بما هو علاقات بين الحدث ومختلف أطرافه. وفي ذلك دليل على أنّ الأسمنة

---

[1] ولا يعني الفعل في قوله "المصدر" ما فهمه الاستراباذي على غير وجه حقّ، إذ قال: "قوله (أي ابن الحاجب) " ما اشتقّ من فعل" أي مصدر، وذلك على ما تقدّم أنّ سيبويه سمّى المصدر فعلا" [ش.ك 3/ 413]. فمعلوم أنّ الاصطلاح على المصدر بالفعل توقف مع الأجيال الأولى من النحاة، ولم يعد إليه اللاحقون إلا نادرا، وأنّ ابن الحاجب لم يفهم من الاشتقاق توليد بنية فرعيّة من أصليّة على ما نبيّنه لاحقا.

إنما كانت بتعامل بين المعجم والتركيب على أنّنا نجد في كلام الإستراباذي ما لا يدع مجالا للشك في أنّ الاشتقاق الذي تتم بفضله أسمنة اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من الصفات يتجاوز التعامل بين أبنية مفردة وثابتة كما هو الحال في التصوّر العامّ لهذه العبارة. فالاشتقاق ههنا مرتبط بمضمون الجملة لا بمكوّن فعليّ مفرد أو بمكوّن لغويّ مجرّد يقول الاستراباذي متحدّثا عن أسمنة اسمي المفعول من الجمل التي مفعولاها في الأصل مبتدأ وخبر:

"وإن كانا في الأصل مبتدأ و خبرا فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ فالمعلوم في قولك (علمت زيدا قائما) قيام زيد ..." [ش.ك:3/428-429]

وبعبارة أخرى، فإنّ دلالة اسم المفعول (معلوم) لا تُوَرَّثُ من الدلالة المستكنّة في الحروف الأصول ولا في جذع الفعل، بل من مضمون الجملة التي منها تأسمنت. وهذا يعني أنه لا بُدَّ من استحضار بنية الجملة لفهم دلالة اسم المفعول.

إنّ لأسْمَنَة المصادر والصفات صلة وثيقة بمفهوم البناء للمعلوم والبناء للمجهول والتعدية واللزوم وغيرها من المفاهيم الإعرابية. يقول الاستراباذي رابطا بين التعدية واشتقاق "اسم المفعول:

"إن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعدّ بحرف جرّ لم يجز بناء اسم المفعول منه. فلا يقال المذهوب. وإن تعدّى إلى المجرور، جاز بناء اسم المفعول مسندا إلى ذلك الجار والمجرور نحو "سرت إلى البلد"، فهو "مَسِيرٌ إليه"، و"عدلتُ عن الطريق"، فهو "مَعْدُولٌ عنه". [ش.ك، 3/429].

ومن جهة أخرى، فإنّ مفهوم الاشتقاق في سياق تفسير النحاة للاتّصال بالفعل يرتبط بفكرة أساسية متواترة في التراث النحويّ العربيّ، تتمثّل في قول النحاة بخفّة الاسم وثقل الفعل. فمن النّحاة من كان يردّ الخفة والثقل إلى أسباب إدراكيّة تتمثّل في أنّ ذكرنا للفعل يرتبط ذهنيّا باستحضار جملة من الكيانات المتعلّقة به والمساهمة فيه كالفاعل والمفعول والزمان والمكان. فلقد ذكر الزجّاجيّ أنّ من النحاة من اعتلّ بهذا القول في بيان سبب ثقل الفعل، إذ قال:

"إنما خفّ الاسم لأنه لا يدلّ إلا على المُسَمَّى الذي تحته، و ثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفيْن من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك" [الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، 100- 101].

فذِكْرُ أيِّ فعل هو بهذا المعنى يثير جملة من الكيانات المتّصلة به والتي تنشّط في الذاكرة بما أنّها داخلة في تمام تصوّره الذهنيّ، وتمثّله الإدراكيّ. فالفعل (اشترى)

مثلا يثير ذهنيا عند ذكره شبكة مترابطة من الكيانات المساهمة في الفعل، وهي المُشْتَري والمُشْتَرَى وظرف الشراء وحاله. وللمتكلّم أن يبني هذه العناصر بناء تركيبيّا ليقول "اشترى زيد ثورا من السوق اليوم"، أو أن يبنيها بشكل آخر يتمّ فيها تجنيب العناصر المتعلّقة بالفعل عنصرا عُنصرا. وبهذا التجنيب يصبح (زيد) مشتريا و(ثورا) مشترى و(السوق) اسم موضع للشراء و(اليوم) اسما للوقت الذي تمّ فيه الشراء. هذا بالإضافة إلى أنّ الفعل يمكن أن يصبح بذاته موضوع تجنيب يراعي الحدث ويجنّبه. وعندئذ نتحدث عن الشراء. وهكذا، فإنّ كلّ مكوّن من المكوّنات المذكورة هي أسمنة تراعي الفعل والعلاقات التركيبيّة التي يقيمها ودلالته على الحدث والزمان.

وهكذا، فإنّ النّحاة أبانوا، وهم يشرحُون معنى الاتّصال، خصيصتين كبيرتين لمعنى الاشتقاق العالق بهذا المفهوم؛ أوّلهما أنّ الاشتقاق ليس توليدا من مكوّن مفرد لغرض معجميّ مستقلّ عن النحو وثانيها أنّ الأسماء المتّصلة بالفعل تظلّ على اتّصالها بهذا المكوّن المرتبط ببقيّة مكوّنات الجملة، إن في دلالتها الجديدة على الحدث و الذات متلازمَيْن وإن في سلوكها الإعرابيّ الجديد. وبعبارة العرفانيّين، فإنّ الأسمنة من الفعل تُوَرِّثُ الأسماء، لا فقط بعض دلالات الفعل، بل و كذلك سلوكه الإعرابي. وهذا ما نفصّله في الفقرة اللاحقة.

2-2-3. الاسترسال ونتائج الاتصال بالفعلية

في ظاهرة الأسمنة تعامل بين بنيتين رمزيّتين تمثلان الدَّخْلَ (in put)، هما الجذع الفعلي والمُؤسمِن (Nominalizer). (اللاحقة الصوتميّة أو الصيغة التي يبنى عليها الاسم المؤسمَن) تقودان إلى بنية خرْج (out put) هي البنية الهدف والحاصل من الأسمنة. ففي أسمنة اسم الفاعل مثلا، فإنّ البنية الدخل تتمثّل في الجذع الفعلي (بدلالته على العلاقة مع الفاعل أوّلا والمفعول ثانيا) والمؤسمِن (لنقل مبدئيا بأنّها صيغة اسم الفاعل) والبنية الهدف أو الحاصل (البنية المؤسمنة). هي بنية ثالثة ترث من دلالة الفعل شيئا ومن دلالة الفاعل أخرى وتمتزج الدلالتان لتولدا دلالة ثالثة يسمّيها العرفانيّون بالمزيج (blending). ولقد عبّر النحاة القدامى بطريقتهم عن هذا "المزيج" حين اعتبروا أنّ اسم الفاعل واسم المفعول يدلّان على الحدث والذات الفاعلة أو المفعولة [الإنصاف: 1/ 238]. وهما دلالتان استمدّتا من الفعل وتعلّقه بفاعله وبمفعوله.

إننا لا نريد أن نفكّر بالشكل الذي يفكّر به النحاة القدامى في المسألة من أنّها مسألة قياس أصل على فرع في العمل والإعراب، بمعنى أنّ الاسم المؤسمَن يحمل

بعد أسمنته انعكاسات العنصر الفعلي في التعدية و اللزوم فيكون له مثلما للفعل مرفوع ومنصوب؛ بل إننا نحاول أن نطرق المسألة من باب العرفانيين الذين يعتقدون أنّ السلوك الإعرابي لقسم من الأقسام لا يُتحدّد سلفا بل يبنى مباشرة. وناقش العرفانيّون المسألة ضمن ما يسمّى بقابلية التنبّؤ (predictability) التي للبنية النحوية وأنّ تلك البنية يمكن أن تكون فيها من الطاقات النحوية في التعبير ما يمكن أن يعرف سلفا فردّوا هذا الرأي وزعموا أنّ القدرة الحقيقية لا تكمن في البنى النحوية وتوليفاتها بل تكمن في ما للمتكلمين من قدرات على توليف ما يريدون من الإمكانات بما أنّ إدراكهم للكون هو الذي يوجههم نحو بناء جديد و غير مخزّن للكلام.

إنّ التسميات التي أسندتها النظرية النحوية العربية القديمة إلى الإسناد الذي يضطلع به الاسم المؤسمن (شبه جملة) أو بعض ما التمسناه لها حديثا من تسميات (مركب شبه إسنادي) ما يزال يصب في المجرى الفكري نفسه الذي يناظر بين بنية إسنادية أساسية هي التي يكون فيها الفعل عاملا للرفع وللنصب عملا أساسيا وبنية إسنادية شبيهة بها هي التي يضطلع بها الاسم المتصل بالفعل ويعمل بالتالي عملا اعتبره النحاة غير أصلي فيه و ردوه إلى الشبه بالفعل؛ وميّزوا بمراعاة هذا الشبه في العمل بين الإسناد الذي يكون الفعل رأسه والإسناد الذي يكون رأسه المصدر أو الصفة.

وفي باب الإضافة اعتمد النحاة مقياس عمل الصفات عملا شبيها بالفعل ليميزوا بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية. فالإضافة المعنوية هي:

"أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها" [الكافية في ش.ك 206/2]

والإضافة اللفظية هي:

"أن يكون صفة مضافة إلى معمولها " مثل "ضارب زيد وحسن الوجه". [السابق 2/ 218].

وقال الإستراباذي :

"قوله "مضافة إلى معمولها" أي إلى مرفوعها أو منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو "مُصارعُ مصر" و"خالقُ السماوات" و"زيد مضروبُ عمرو" فإنّ جميعها مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة. [السابق 2/ 218].

ويعتبر النحاة أنّ الإضافة التي يكون فيها المضاف مصدرا هي إضافة لفظية. فيقول شارح الكافية :

"واعلم أنّ حال المصدر بخلاف الصفة فإنّ إضافته إلى معموله محضة و ذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى" [ش ك 2/ 224].

وهكذا أقام النحاة تمييزهم بين ضربي الإضافة على علاقة إعراب مضمرة بين الصفات المؤسْمَنة وما يمكن أن تعمل فيه أي أنهم أوّلوا علاقة تركيبية حاضرة بعلاقة تركيبية غائبة اعتبروها أصلية وهذا يعني أنّ المركب الإضافي كما في (ضاربُ زيد) و(حسَنُ الوجه) قد نوظر بالمركب شبه الإسنادي في (عمرو ضاربٌ زيدا) و(حسنٌ وجْهُه) الذي نوظر بدوره بالمركب الإسنادي في (حسُنَ وجهُه) و(ضربَ عمرٌو زيدا) .

ليس الإشكال في المقارنة بين نوعين من أنواع التركيب للوصول إلى تعميم حكم يجمعهما أو إلى إسناده إلى واحد منهما دون الثاني. لكن الإشكال في أنّ النحاة عللوا نوعا من الإضافة لا بالإعتماد على سلوكه الإعرابي الذاتي، بل بالاعتماد على سلوك إعرابي مجاور له. فقد أخرج كثير من الإضافة التي رأسها مشتق (صفة أم مصدرا) ليلحق بالإضافة المعنويّة لا لشيء إلا لأنه لا يضاف إلى ما يمكن أن يكون معموله في العلاقة شبه الإسنادية. ويترتّب على هذا الإجراء أن يبوّب (مصارعُ مصرَ) في باب (غُلامُ زيدٍ) ولا يوضع في باب (ضاربُ زيْدٍ) بل إنّ (مُصارعُ مصرَ) هو في رأي النحاة العرب إضافة معنويّة و (مُصَارِعُ الثورِ) إضافة لفظية لأنّ (مصارع) الأولى وإن كانت صفة فإنها "مضافة لا إلى معمولها" [ش ك 2/ 218] و أمّا (مصارع) الثانية فإنها مضافة إلى معمولها الذي يتّضح في المركب شبه الإسنادي في قولهم (زيد مصارعٌ الثورَ). هذا التخريج يبرز شدة تشبث النحاة العرب بالمقاييس الإعرابية في تصنيف المقولات والأبواب فعلى الرغم من أنّهم ميزوا بين الإضافة اللفظية والمعنوية على أساس نوع المضاف أكان اسما محضا أم صفة فإنهم ربطوا هذا بالشرط الإعرابي المذكور.

ومن جهتنا سوف نعيد طرح العلاقة بين المركب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمَن (صفة أم مصدرا) و المركب شبه الإسنادي الذي رأسه اسم مؤسمن والمركب الإسنادي الذي رأسه فعل من جذعه تمّت الأسمنة.

وبناء على فكرة الاسترسال أعلاه وأنّ العناصر اللغوية متدرّجة من الأخصّ إلى الأكثر تجريدا، نطرح التفسير التالي لسلوك الوحدات المؤسمنة والمقحمة في الإسناد والتي نصطلح عليها ههنا بالإسناد المؤسمن؛ وهي من نوع الأمثلة التالية (مغادرةُ زيد الكليّة).

إننا نفترض على طريقة العرفانيين أنّ المثال السابق مركب يوجد في سلسلة متدرجة من المركبات تبدأ من المركب الإسنادي و تنتهي بالمركب الإضافي ويتوسط بينهما المركب شبه الإسنادي كالتالي:

غَادَرَ زيد الكلية < مغادرة زيدٍ الكلية < مغادرةُ الكليَّة

وهذا يعني أنّ المركب الإسنادي يمثّل درجة أدنى في التجريد وأرفع في التخصيص من المركب شبه الإسنادي الذي هو أقل تجريدا من المركّب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمن. وإذا عبّرنا عن الأمثلة السابقة بالظواهر الإعرابيّة التي تعينها سنصل إلى التدريج التالي:

الإسناد بالفعل < الإسناد بالمؤسمِن <الإضافة بالمؤسمن

يصطلح النحو العرفاني على البنى المجردة السابقة باسم السكيمة (schema) و على الأمثلة التي تنحدر منها باسم النماذج (instances).

ويمكن أن نجمع بين الشكل العام أو السكيمة والنموذج مثلما يبيّنه 1أ :

الشكل 1أ

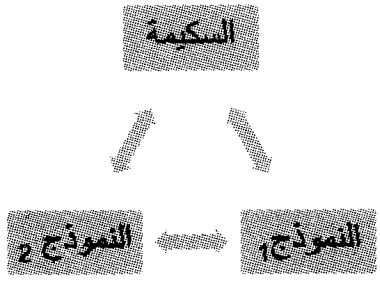

أخذنا مثال الإسناد المؤسمن يمكن أن يتخصّص الشكل أعلاه كما في 1ب :

الشكل 1ب

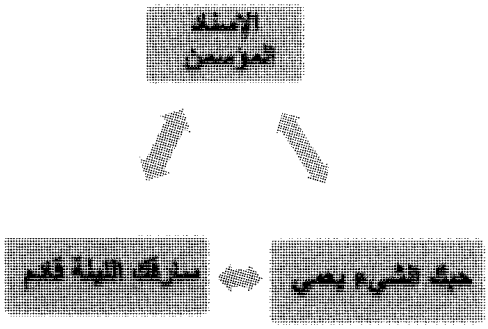

ويمكن أن نمثل السكيمات الثلاث (الإضافة بالمؤسمن، الإسناد بالمؤسمن، الإسناد) ونماذجها في الشكل العام (2) وفيه تكون الإضافة أعمّ وأكثر سكيمية وتجريدا من بنية الإسناد بالمؤسمن التي هي أكثر تجريدا من بنية الإضافة.

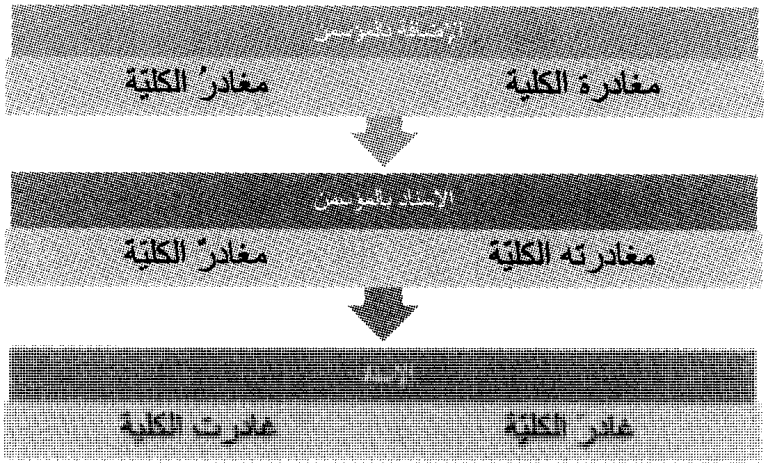

الشكل 2 : الإضافة بنية أعمّ من الإسناد بالمؤسمن الأعمّ بدور من الإسناد

لكن لماذا اعتبرنا الإضافة أكثر درجة في التجريد واعتبرنا الإسناد بالفعل أقلّها و أوسطها الإسناد بالمؤسمن؟

يرى تايلور (Taylor ,2002 : 123) أنّ إدراكنا للأشياء يختلف باختلاف درجة الثراء التي تكون عليها الجزئيات التي تخصصها ومن هذا المنظار فإنّ الوحدة الدلالية [حيوان] تمثّل متصوّرا أكثر عموما من [كلب] وهذه أكثر تخصيصا منها. وكذلك الشأن في الفرق بين [فَعَل] و[غادر]. فهذا الفعل لا يستدعي في الذهن إلا نمطا مخصوصا من الأنشطة في حين يستدعي الأوّل ضربا واسعا من الأنشطة. فالعلاقة بين العبارة الأعمّ، والعبارة الأخصّ هي علاقة صنف (type) أو سكيمة بمثالها أو نموذجها. والعلاقة بين الصنف العامّ والمثال في التصوّر العرفانيّ ليست مسألة لغويّة، بل هي مسألة تصورية عامة فرؤية الشخص من بعيد وببصر ضعيف هي رؤية سكيمية لصورة الشخص وحين يقترب تصبح الرؤية منمذجة (instanciated) ومخصصة (Taylor ,2002 : 127).

اعتمادا على هذا المعطى فإنّ الأسماء المتصلة بالفعل تدخل في هذا النسق التصوري التدريجي الذاهب من العينة إلى المثال أو من المفرط في التجريد إلى المنمذج ونحن نعتقد أنّ الأسماء المؤسمنة المفردة هي الأكثر تجريدا لأنها إذا ما قورنت بالأسماء المؤسمنة المضافة أو المسندة كانت أقل ثراء من جهة الجزئيات التي تعينها ففي قولنا مثلا [مُغَادَرَةٌ] نسبة من التعميم كبرى تجعل هذا المحمول

الدلالي يتسع ليعين كل أنواع المغادرة وكذلك الشأن بالنسبة إلى [مغادِرٌ] و[مغادَرٌ] ففيهما من الاتساع والعموم ما يجعلهما متصوريْن عامّين ولذلك يمكن اعتبار هذه المتصورات سكيمات إذا ما قورنت بعبارات من نوع [مغادَرَةُ الكلية] و[مغادِرُ الكلية] فكل مركب من هذين المركبين الإضافيين هو أخص من الأسماء المفردة المناظرة لها فيقول العرفانيون (Taylor ,2002 124) مثلا عن الزوج [مغادِرٌ] / [مغادر الكلية] إنّ بينهما علاقة [سكيمة / نموذج] بمعنى أنّ [مغادِرُ الكلية] مكون ينمذج (instantiate) المكون المجرد الأعلى منه [مغادر] أو يوسعه (elaborate) وأنّ هذا المحمول هو سكيمي بالنسبة إلى المحمول المركب.

غير أننا لو أردنا أن نقارن بين الإضافة التي رأسها اسم محض والإضافة التي رأسها اسم مؤسمن لتوصلنا إلى أنّ البنيتين تتفقان في تعيين علاقة طرف مركزي أكثر بروزا هو المضاف إليه (م). ولذلك نعدّه مسار (مس) العلاقة وطرف أقل بروزا منه هو المضاف(مـ)، ونعتبره معلمها (مع). ولذلك لا فرق في هذا بين (غلام زيد) و(عاشق الأميرة)؛ فهما يتقاسمان الشكل3 غير أنهما يختلفان في أنّ :

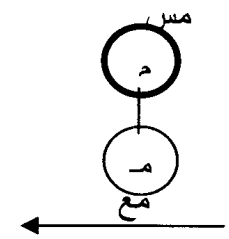

الشكل 3أ: إضافة الاسم المحض

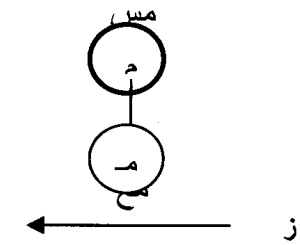

الشكل 3ب: إضافة الاسم المؤسمن

الإضافة التي رأسها اسم محض تعيّن علاقة ثابتة غير زمانية في حين يورّث الفعل الاسمَ الذي تأسمن منه شيئا من دلالته على الزمان وهذه الدلالة وإن كانت غير مجنّبة فيه فإنها حاضرة وهذا ما يمثله الشكل 3ب أعلاه فالاسم المؤسمن يعيّن علاقة ويتضمن معنى الزمن فهو فيه غير مجنّب.

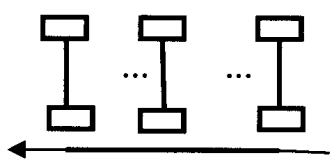

الشكل 4أ : الفعل يعين سلسلة من الأحوال موزعة عبر الزمان

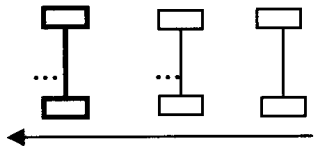

الشكل 4ب الإسناد المؤسمن يعين فقط المرحلة الأخيرة في سلسلة الأحوال

ولو قارنّا من جهة أخرى بين [مغادرُ الكليّة] و[مغادرٌ الكليّة] في قولنا (زيدٌ مغادرُ الكلية) و(زيدٌ مغادرٌ الكليّة) لوجدنا أنّ المكوّن الإضافي أكثر تجريدا من المكون شبه الإسنادي. فالمكوّن الإضافي يعيّن الذات بالنسبة إلى دورها في الفعل على ما ذكرناه سابقا ويخصص الذات بنسبة ذلك الدور إلى المكان (الكلية) الذي حدث فيه الفعل (أي بالنسبة إلى المفعول أو المعلم بلغة العرفانيين) فينطبق عليه الشكل (3ب). لكنّ المركب شبه الإسنادي يضع تلك الذات و دورها في العمل وعلاقتها بمعلمها في إطار سلسلة غير أنه لا يجنّب فيها إلا المرحلة الأخيرة (الشكل 4ب). بعبارة أخرى فإنّ التسلسل الحدثي الذي في الفعل يظهر في هذا التركيب أكثر من ظهوره في المركب الإضافي ولذلك يمكن التمثيل للمركب شبه الإسنادي (مغادرٌ الكلية) في (زيدٌ مغادرٌ الكلية) كما في الشكل (5) أسفله المستوحى من تايلور [2002، 213] وفيه نشير إلى المراحل المختلفة التي يتكون منها فعل المغادرة بخط متقطع، لأنها وإن كانت تستحضر في الذهن فإنها غير مقصودة؛ ونشير إلى المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل بخط مسترسل باعتبار أنّ هذه المرحلة هي المقصودة و رمزنا إلى المسار بخط غليظ بما أنه المكوّن المجنب في هذه العلاقة ولو كان رأس المركب اسم مفعول لكان المكون المجنب المعلم (على ما نبينه في الفقرة أسفله).

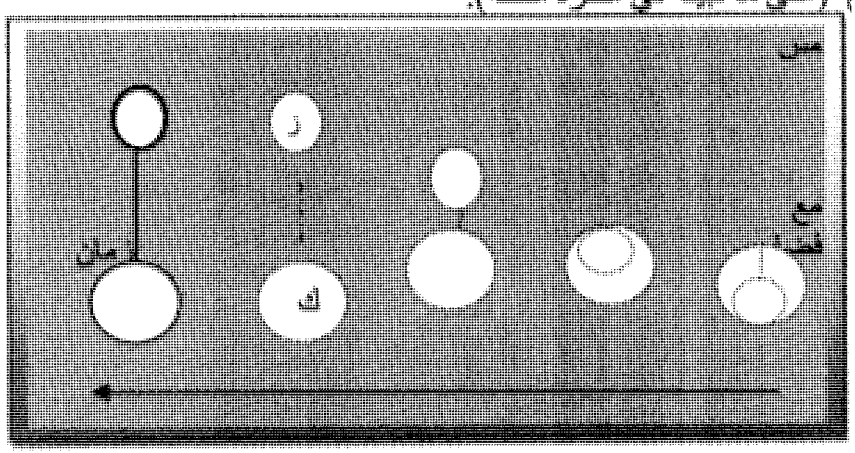

الشكل 5 :(زيد مغادرٌ الكليّة)المؤسمن يعيّن المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل وجنبنا المسار لأنه هو الطرف الأبرز في العلاقة

على أنّ [مغادرٌ الكليّة] ينبغي أن تقارن بالجملة [غادر زيد الكلية] وفي هذه الجملة من العناصر الإضافية ما يجعلها أقلّ تجريدا أو أقل سكيمية من المركب شبه الإسنادي فكثير من عنصرها التي لم تكن مقصودة ولا مجنبة في المركب شبه الإسنادي ستصبح بفعل حضور الفعل مقصودة و مجنّبة و سيصبح الزمان الذي كان غير مجنَّب في المركب شبه الإسنادي مجنَّبا مثلما يوضحه الشكل 6 المنقول من تايلور 2002، 213] :

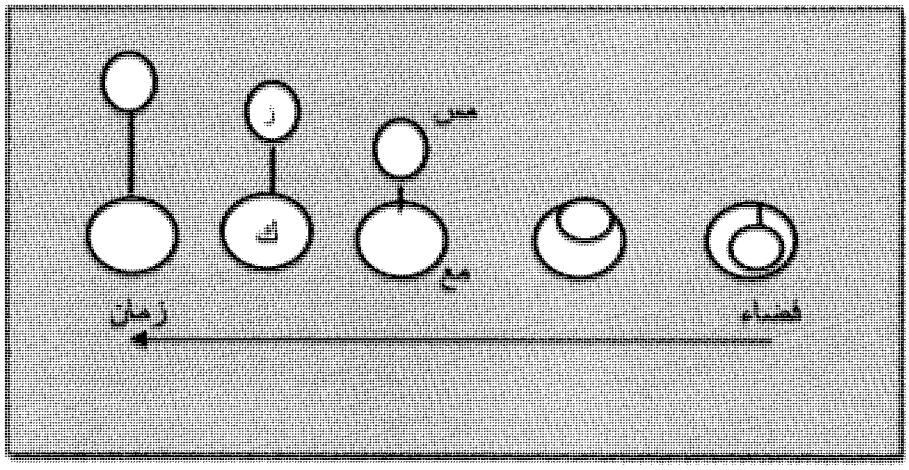

شكل 6 : (غادر زيد الكليّة) : يجنب الفعل (غادر) سلسلة من العلاقات بين المسار زيد (ز) والمعلم الكلية (ك) فالفاعل يتحرك عبر مسار يكون في نهايته خارج المعلم 213: 2002; Taylor

خلاصة الأمر من هذا أنّ الفعل إذا أسمن الاسم ورّثه دلالته على الزمان ودلالته على العلاقة (لأنّ الفعل محمول يجنب علاقة زمانية) غير أنّ هذه العناصر لا تجنب جميعها فالمصدر يأخذ من الفعل الزمان لكنه لا يجنبه ويأخذ منه العلاقة التي بين مكونيه (الفاعل والمفعول) ويجنبها (انظر الشكل (3ب أعلاه) ويأخذ اسم الفاعل ما يأخذ المصدر من الزمن غير أنّ كلّ واحد لا يجنب إلا طرفا واحدا من طرفي العلاقة (المسار في اسم الفاعل والمعلم في اسم المفعول) وتشترك جميع الأسماء المؤسمنة من الفعل في أنها لا تجنب غير مرحلة نهائية من سلسلة المراحل التي يعينها الفعل ويعدّ هذا السمة الأبرز التي تميز الإسناد من الفعل والإسناد من الأسماء المؤسمنة على ما بيّناه في الفقرة أعلاه. ويندرج هذا الإسناد (أو شبهه) في علاقة متدرجة أكثرها تجريدا وسكيمية هي الاسم المؤسمن المفرد يتلوها الاسم المؤسمن مضافا فالاسم المؤسمن مسندا (التركيب شبه الإسنادي) فالفعل المؤسمنُ مسندا. وإزاء هذا التدريج قد يكون من غير المفيد الاصطلاح على الإسناد بالمؤسمن باسم المركب شبه الإسناديّ لأنّ

عمله في الفعل و المفعول وغيرهما هو جزء من الدلالة التي يرثها من الفعل عند أسمنته بل يكفي ما أشرنا إليه من تمييز بين إسناد بالمؤسمَن الاسمي وإسناد بالمؤسمِن الفعلي. ففي المسألة تدريج واسترسال من الوحدة المعجمية الصغرى إلى المركب الإسنادي وليست مسألة تدريج في العمل من عامل يعمل بالأصالة والاستحقاق إلى عامل يعمل بالنيابة والفرعية. ونحن نعتقد أنّ العمل بالأصالة والفرعية تفصيلات لا تؤثر في وجود العَقْد والتركيب أو عدم وجودهما وليس لها بالتالي دخل في تنويع المتكلم التراكيب تنويعا يريد به أن يبني الكون بأشكال مختلفة.

4- الأسمنة و استبدال التجنيب

يرى "لنقاكر" أنّ الأسمنة ترتبط بتجنيب مكوّن من مكونات الفعل الدالة على العلاقة الزمانية فيقول:

"المساهمة الدلالية في الأسمنة محدودة في التجنيب (تجنيب مظهر من البناء)" ويضيف أنّ **" الفعل هو بالضرورة سلسلة من المكونات الحالية ... و يحيل إحالة متأصلة على المساهمين فيه"** [Langacker :1991,25]

ويقصد باستبدال التجنيب أنّ الأسمنة تساهم في إبراز جوانب في الاسم بدلا من أخرى. ذلك أنّ الاسم المحض يجنب في الأصل شيئا ولا يجنب علاقة فيضحي بالأسمنة مجنّبًا طرفا في العلاقة هي المسار أو المعلم على ما نراه بتوضيح أكبر لاحقا.

4-1. الجذع و العنصر المؤسمِن : البنية المكوّنيّة في الأسمنة

ذكرنا أعلاه أنّ ما يميّز الفعل من الاسم في الطرح النحوي العرفاني أنّ الأوّل يجنب عملا مسترسل الحلقات في الزمان وأنّ الثاني يجنب شيئا ما في جهة معينة. وعند أسمنة اسم من فعل يُورِّثُ الاسم شيئا من دلالة الفعل على العلاقات ومن دلالته على الزمان وبذلك ينتقل الاسم من تجنيب شيء إلى تجنيب علاقة. وتتم الأسمنة بالاعتماد على بنيتين مكوِّنِيَتين (component structure) هما الجذع الفعلي من ناحية وهو مصدر الأسمنة والعنصر المؤسمِن (nominalizer) وهو لاحقة صوتية تدخل على الجذع الفعلي؛ وتندمج البنيتان المكوّنيّتان لتؤلفا بنية مركّبية (composite structure) ممثلة في الاسم المؤسمن ففي المؤسمن الانقليزي (complainer) (شاكٍ) و(dancer) (راقص) اندمج جذع الفعل والعنصر المؤسمن (-er) ليؤلفا البنيتين المركبيَّتين المذكورتين.

ويمكن أن نفترض الإجراء نفسه للأسماء المتصلة بالأفعال وفيها يندمج الجذع الفعلي بعنصر مؤسمِن لينتجا قائمة الأسماء المتصلة بالفعل. غير أنّ الأشكال في هذا التفسير يطرح من جانبين أولهما صدقية القول بجذع فعلي هو مصدر الأسمنة وثانيهما طبيعة العنصر المؤسمِن هل هو صيغة بأكملها مثلما طرح ذلك النحاة العرب أم هو جزء من تلك الصيغة.

ففيما يخص الإشكال الأوّل فإنّ القول بأنّ مصدر الأسمنة جذع فعلي ليس اختيارا منهجيا يقدم الاشتقاق من الجذع على الاشتقاق من الجذر بقدر ما هو ضرورة فكريّة تتأسس عليها فكرة كون الفعل يورِّث الاسم المؤسمَن دلالته على العلاقة الزمانية وبالتالي يخلق ضربا وسطا من الأسماء بين المحضة التي تدلّ على الأشياء دلالة طرازيّة وبين الأفعال التي تدلّ على العلاقات الزمانية. ذلك أنّ الأسماء المتصلة بالأفعال على ما بيّناه أعلاه ترث من الفعل دلالته على العمل وإن كانت لا تجنب منه إلا المرحلة الأخيرة وترث منه الدلالة على الزمان وإن كانت لا تجنبه وترث منه علاقة بين طرفين أحدهما المسار والثاني المعلم يحظى كل واحد منهما بالتجنيب.

وفيما يخص الإشكال الثاني فإنّ العنصر المؤسمن في العربية ليس لاحقة مثلما هو الشأن في بعض اللغات الأخرى كالإنقليزية بل هو تعامل بين أكثر من مكون صوتمي يسبق الجذع الفعلي أو يكون في حشوه ويُحْدث تغييرا على بعض صواتمه الأصلية. من ذلك أنّ أسمنة الفاعل في الصيغة الثلاثية المجردة تحدث بعنصرين مؤسمِنين أساسيّيْن هما الفتحة الطويلة في فاء الفعل (ـَا) والكسرة في عين الفعل (ـِ) أمّا أسمنة اسم الفاعل في الثلاثي المزيد وفي الرباعي فتكون بالتعامل بين الميم المضمومة [م ـُ] التي يقول النحاة إنها انقلبت من حرف المضارعة وبين الفتحة في عين الفعل. ونحن نعتقد أنّ الميم المضمومة هي عنصر مؤسمن أساسي في الصفات وبعض المصادر وأنّ حركة العين وإشباعها هي عنصر مؤسمن في الصفات فالكسرة وإشباعها هي المؤسمن الطرازي في اسم الفاعل وما تعلق به من الصفات (الصفة المشبهة وصيغة المبالغة) والضمة وإشباعها هي المؤسمن الطرازي في اسم المفعول وضرب من الأسماء العالقة به.

4-2. اسم الفاعل و تجنيب المسار

ذكرنا سابقا أنّ الفعل يجنّب علاقة بين مسار هو فاعله ومعلم هو مفعوله ففي المثال: (كتبَ زيدٌ رسالةَ) فإنّ (زيد) هو المسار في هذه العلاقة التي يجنبها الفعل والرسالة معلمها. وعند أسمنة اسم الفاعل (كاتب). فإنّ تلك الأسمنة سترث من

الفعل العلاقة بين المسار و المعلم ويكون المسار هو الطرف المجنب في تلك العلاقة وترث الدلالة لضمنية على الزمان غير أنها لن تكون مجنبة ولا بارزة. فالعنصر المجنب ههنا هو مسار المكون الفعلي مثلما يدلّ عليه الشكل 7 وفيه أنّ الجذع الفعلي (ف) والمكوّن المؤسْمِن (تعامل المدّ في فاء الفعل مع الكسر في عينها) يمثلان بنيتين مكونيتين تندمجان لتكونا معا البنية المركبية (اس) . جذع الفعل في (كتب) يجنب عملا يتبع خطا زمانيا ويتكون في بنيته الداخلية من مساهميْن (و يشار إليهما في الرسم بدائرتين) هما مسار الفعل (الفاعل) ومعلمه (المفعول) ويساهم المؤسمِن (مؤ) في تجنيب المسار. ويشير الخط المتقطع بين الجذع (ف) والمؤسمن (مؤ) إلى حدوث ضرب من التراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مكونات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمن يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار. [Langacker 1991,23-24]

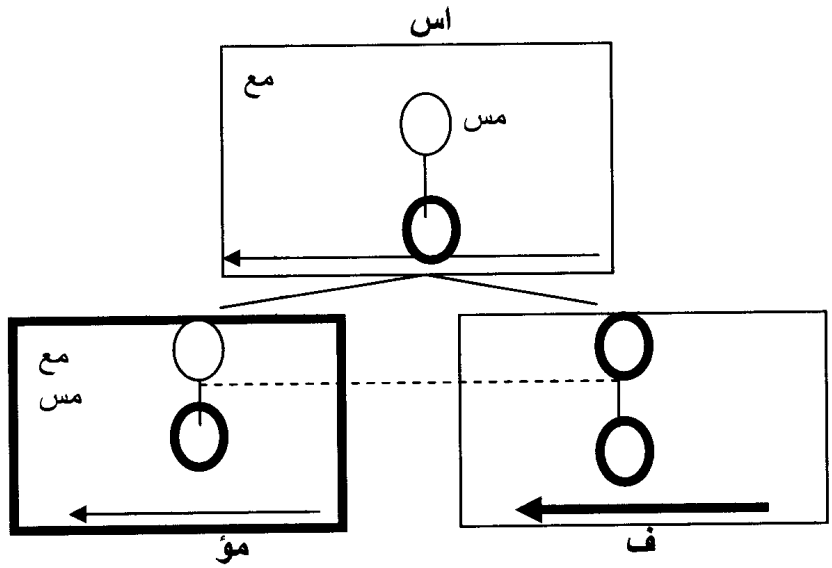

الشكل7: أسمنة اسم الفاعل (كاتب ، مستكتِبّ...) و فيه يعين (ف) و (مؤ) البنية المكونية و اس الاسم المؤسمن أو البنية المركبية . المكون (ف) هو الفعل الذي يجنب علاقة بين معلم ومسار في محو الزمان يربطه بالمكون (مؤ) تراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مكونات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمن يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار .

3-4. اسم المفعول و تجنيب المعلم

ذكرنا في المثال أعلاه أنّ رسالة (في كتب زيد رسالة) هي المعلم وعند أسمنة اسم المفعول (مكتوب) فإنّ العلاقة ستجنب المعلم باعتباره الطرف المقصود في هذه العلاقة التي تربط بواسطة الفعل بين كاتب ومكتوب ولذلك فإنّ الأسمنة في اسم المفعول تتخذ الشكل8

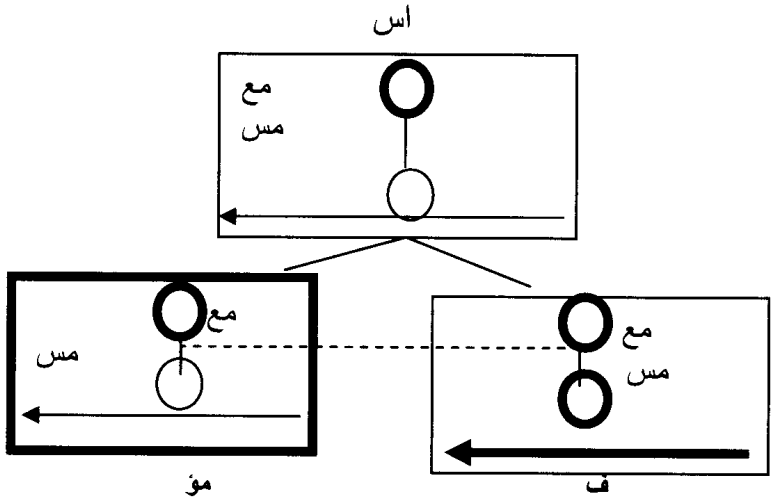

الشكل8: أسمنة اسم المفعول (مكتوب ، مستكتبّ...) و فيه يجنّب المؤسمن أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار .

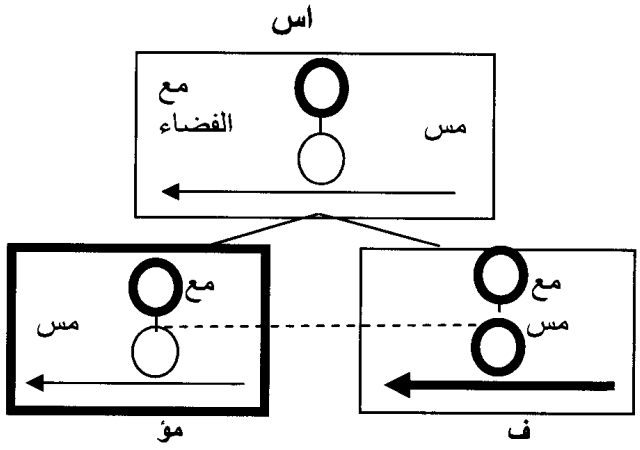

الشكل9: أسمنة اسم المفعول في (مكتوب فيها) من مفعول دال على ظرف (كتبت في القاهرة) .

من الواجب أن نشير إلى أنّ اسمنة اسم المفعول تختلف عن أسمنة اسم الفاعل من ناحية أخرى لافتة تتمثل في أنّ اسم الفاعل يقع في العادة على الاسم الذي يعين القائم بالفعل غير أنّ اسم المفعول تسمية تتسع لتشمل الاسم الواقع عليه الفعل

(مضروب ومكتوب) إضافة إلى أداة الفعل (القلم مكتوب به) والظرف الواقع فيه الفعل (اليوم مكتوب فيه) والعلة أو السبب (مكتوب له) وغيرها من الأطراف. لذلك نعتبر الشكل أعلاه شكلا مجردا أو طرازيا لبنية اسم المفعول ويتخصص غيرها بالميدان الذي تقع عليه الأسمنة فاسم المفعول الدال على الزمان يتأسمن في ميدان الزمان واسم المفعول الدال على المكان يتأسمن في ميدان الفضاء واسم المفعول الدال على الأداة يتأسمن في ميدان الأداة أو الوسيلة مثلما يدل عليه الشكل 9 الذي يمثل لأسمنة المفعول فيه (مكتوب فيها) من قولنا (القاهرة مكتوب فيها).

4-4. أسمنة الصفة المشبهة وتجنيب مسار فعل الحال

طراز الأفعال المؤسمنة لاسم الفاعل و المفعول هي الأعمال ولكنّ الأفعال يمكن أن تكون صفات أو أحوالا وتسمية الأسماء المؤسمنة من هذه الأفعال غالبا ما وضعه النحاة تحت اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل. وفي حديث النحاة ذكر للأسباب التي دفعتهم إلى حشر كثير من المشتقات التي لها صلة بمسار الفعل أو بمعلمه في باب الصفة المشبهة لا اسم الفاعل مقارنين بين المشتقيْن ومنها:

- نوع الفعل الذي تتصل به هذه الصفات فهو دال على الحال أو على الصفات في حين يدل الفعل الذي يتأسمن منه اسم الفاعل على العمل .
- تكون هذه الصفات من أفعال لازمة أو **"من أفعال غير متعدية على الحقيقة"** [ش.م:81/6] ويقيس النحاة بين التعدية في اسم الفاعل وعدمها في الصفة المشبهة فيقولون:

"إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ عمْرًا) فالمعنى أنّ الضرب وقع بعمرو وإذا قلت (زيدُ حسَنُ الوجْه) فلست تخبر أنّ زيدا فعل بالوجه شيئا بل الوجه فاعل في المعنى لأنه هو الذي حسُن". [ش .م 81/6- 82]

- تدل الصفة المشبهة على حالة ثابتة في الموصوفين بها ويدل اسم الفاعل على حالة متغيرة وزعم النحاة أنه من الممكن أن نشتق، إذا ما أردنا الحدوث، أسماء على زنة اسم الفاعل فقال الزمخشري:

"وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو (حاسِنٌ الآن فصاعدا) و(كارمٌ) و (طائل) ومنه قوله تعالى (و ضائق به صدرُكَ)[1] " [المفصل في ش. م 6/ 82] .

إنّ الفوارق التي يرسمها النحاة بين اسم الفاعل واسم المفعول هي فوارق فرعية نابعة من فارق أصلي بين الفعل الذي يتأسمن منه اسم الفاعل و طرازه

[1] 12 هود (فلعلّك تاركٌ بعْضَ ما يُوحَى إليك وضائقٌ به صدرُك).

العمل والفعل الذي يتأسمن منه الصفة المشبهة وهو الحال أو الصفة فالفارق المضموني ليس في المحمول الاسمي بل في المحمول الفعلي الذي ورّث متصوره في الصفة المشبهة .

ومن جهة أخرى فإنّ ادعاء النحاة إمكان اشتقاق اسم الفاعل الحادث من الأفعال الدالة على الأحوال أمر لا يصح قياسه لأنّ "اشتقاق" اسم الفاعل من حسن (حاسن) لا يجوز قياسه على (ضائق) لأنّ هذا الفعل لا يدلّ على حالة في أصله أو أنّ ميدانه الأساسي ليس الأحوال والمشاعر والصفات مثلما هو الأمر بالنسبة إلى (حسن) و(حزن) و(قبح) بل الميدان الأساسي لهذا الفعل هو الفضاء الفيزيائي الممسوح ولكنه في الجملة المذكورة انتقل بفعل الاستعارة من ميدان الفضاء إلى الميدان الحسي وأنّ قابلية الاشتقاق فيه من الفاعل ممكنة بحكم معناه الأصلي الملازم له.

بما أنّ الفارق الأساسي بين الفعل الذي يؤسمن اسم الفاعل (والمفعول) هو في الدلالة على العمل هنا والدلالة على الحالة هناك فإنّ هذا الفرق الدلالي من شأنه أن يورَّث في أسمنة المكوّن المساهم في الفعلين. المساهمة بالفاعلية تكون أقرب من المساهمة بالفاعلية في الأحوال والصفات فالفرق بين (ضربَ زيدٌ) و(حسُنَ زيْدٌ) أنّ الضرب قد صدر من زيد فضاربيته حقيقية لكنّ الحسن لم يكن من زيد على الحقيقة لأنه موضوع الحسن لا فاعله. وكذا الشأن بالنسبة إلى أفعال أخرى دالة على الأحوال مثل (حزن زيد) و(سعدت هند) فالفاعلان ههنا أيضا موضوعا الحالتين وليسا هما من صدر منهما الفعل على وجه الفاعلية التي في الأفعال الدالة على الأعمال. من كل هذا نرى أنّ تجنيب المسار في الصفة المشبهة (حسَنٌ) و(سعيد) ليس كتجنيب مسار اسم الفاعل لأنّ الفاعلية هنا محضة وهناك غير محضة أو غير حقيقية. لذلك نشير إلى المسار في طراز الصفة المشبهة بخط متقطع لأنه لا يدلّ على الفاعلية المحضة بل على الفاعلية غير المحضة (الشكل 10).

إنّ عدم الدلالة على الفاعلية في الصفة المشبهة يجعلنا نبرر كون المقولات النحوية واقعة في استرسال متدرج فمنها ما يكون أقرب إلى مقولة ما من المقولات النحوية فيكون طرازها ومنها ما يكون بعيدا عنها واقعا في أطرافها متنائيا عنها ولكنه يكون قريبا من مقولة أخرى في طيف المقولات. فإذا افترضنا أنّ بين الفاعلية والمفعولية مسافة وتدريجا يمكن أن تقع فيه مكونات نحوية لا هي بالفاعل ولا هي بالمفعول فهمنا في هذه المسافة الفاصلة معنى دلالة الصفة المشبهة على الموضوع وعدم وضوح دلالتها على الفاعل. فدلالة الصفة المشبهة على الموضوع يقربها والحق يقال من اسم المفعول لا من الفاعل. ذلك أنّنا حين نقول (زيد حسنٌ) فنحن

نضمر قولا آخر يترجمه وهو (شيء حسّن زيدا حتى صار زيد حسنا) ففاعلية الحُسْن ليست في الحقيقة له لأنّ الحسن واقع عليه وكذا الشأن بالنسبة إلى الفرح والحزن والحور والعور وغيرها من الأحوال والصفات.

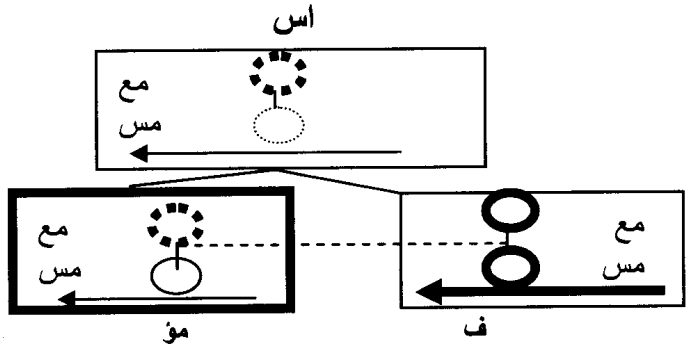

الشكل10 : تجنيب المسار في الصفة المشبهة واختلافه عن التجنيب في اسم الفاعل يكمن في أنّ الفاعلية في الأوّل حقيقية و محضة وهي ههنا غير حقيقية بحكم دلالة الصفة على الموضوع

بهذا نقول إنّ فاعل الصفات (حسُنَ زيْدٌ) أو في الأحوال (حَورَتْ هندٌ) هو فاعل لفظي وهو مفعول حقيقي وأنّ الفاعل الحقيقي في مثل هذه الأفعال مستتر ومطويٌّ للعلم به أو للجهل به أو لعدم أهمّيته أصلا. غير أنّ الحاجة الإسنادية أحلّت الموضوع أو المفعول محلّ الفاعل وهذا السلوك النحوي ليس غريبا عن البنية الإسنادية العربيّة.

ومن جهة أخرى، فإنّ الأسْمنة في الصفة المشبهة تطرح إشكالا أكبر من هذا الذي طرحناه يمكن صياغته كالتالي: هل أنّ الجذع الذي تأسمنت منه الصفة المشبهة هو جذع فعلي ليتسنى لنا الحديث عن أسمنة؟ أم أنّ العرب عرفت الصفة (أحمر وأعور وحزين و طويل) قبل أن تعرف الأفعال وتشتقّها منها؟ في هذه الحالة لا يمكن أن نتحدث عن أسمنة بل عن فعلنة (verbalisation) أي عن اشتقاق الأفعال من الأسماء [Langacker ; 1991 : 25].

4-5. الأسمنة في صيغ المبالغة وتجنيب التكميم

4-5-1. تكميم اسم الفاعل : مبالغة اسم الفاعل

يعتبر سيبويه والنحاة من بعده أنّ صيغة المبالغة هي صيغة مختصة باسم الفاعل وهي منشعبة عنها لأنها تفيد، زيادة على إفادة الفاعلية، الكثرة فيها وهذا ما يفهم من قول سيبويه:

"وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة "
[الكتاب:110/1]

وقال الاستراباذي في بيت الكتاب: [البسيط]

حتّى شآهَا كَليلٌ موهنًا عمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا و.بَاتَ الليلَ لمْ ينَم

" فـ (كليل) مبالغة (كالٌّ) " [ش ك 3/ 421]

و لو جارينا النحاة في أنّ اسم الفاعل مشتق (أي مؤسمن) من الفعل فإنّ صيغة المبالغة تحتاج في أسمنتها إلى الاسم الفاعل المؤسمَن بدوره من الفعل ولا تتصل مباشرة بالمحمول الفعلي مثل بقية المشتقات . فعملية الأسمنة مركبة وذات مرحلتين :

- مرحلة أولى تتم فيها أسمنة اسم الفاعل على النحو الذي بيّناه أعلاه .
- مرحلة ثانية يكون منطلق الأسمنة فيها اسم الفاعل الذي يعكس دلالته على المؤسمن الكمي (علامته التشديد فعّال أو إطالة حركة العين فعيل و فعول) فيتم إسقاط دلالة اسم الفاعل المؤسمن على ميدان الكمية أو العدد مما يسمح لاسم الفاعل بأن يكتسب دلالة تكريرية (انظر الشكل 11) ف (زيد كليل) تعني أنّ زيدا كالٌّ و كالٌّ وكالٌّ ...

و ما دام الأمر كذلك فإنّ اسم الفاعل يمثل سكيمة بالنسبة إلى صيغة المبالغة ونمذجة تلك السكيمة كان على محور العدد ؛ فاسم الفاعل يعبّر إذن عن الجنس و يتخصص عدديا باسم المبالغة، غير أنّ المبالغة ههنا لا تترجم عدديا مثلما تترجم الأسماء المحضة غير المؤسمنة (التي تنقسم إلى اسم كتلة (mass noun) واسم معدود (countable noun)) بل العدد فيها ينطلق على العلاقات التي ترثها هذه الأسماء من الفعل عن طريق اسم الفاعل. فالانتقال من اسم الفاعل إلى المبالغة هو انتقال علاقة مفردة بين المسار والمعلم (يجنب فيها المسار) إلى تجنيب لعدد من تلك العلاقات (فيها تجنيب المسار) فاسم المبالغة إنما هو تجنيب لعدد العلاقات التي ربطت بين الحدث و المسار.

بناء على ما يبيّنه الشكل 11، فإنّ العلاقة التي يربطها الفعل مع المسار والمعلم يمكن أن تنعكس عدديا في مستوى المسار فنحصل على مبالغة اسم الفاعل.

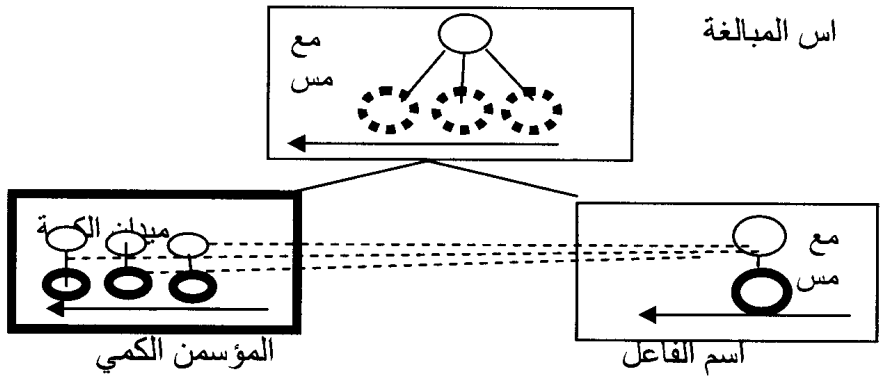

الشكل 11 : البنية المركبية (اس) التي هي في الأصل متكونة من الفعل (ف) و المكوّن المؤسْمِن أي صيغة الفاعل (فاعل) صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمن الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو صيغة المبالغة من نوع (كليل) أو (عَمِل) المذكورين في البيت الشعري أعلاه . و يبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم الفاعل (حدث الكلل و العمل) كما كان مورثا في اسم الفاعل المتصل به (كالّ) و (عامل) و إن كان لا يظهر في هذا السياق و لذلك حافظنا على متصور الزمان وتشير الخطوط المتقطعة إلى أنّ اسم الفاعل قد وضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكم المجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم الفاعل بعده العددي في مستوى المسار المجنّب.

لكن هل يمكن أن تنعكس العلاقة عدديا في مستوى المعلم والمفعول وعندئذ هل يمكن أن نتحدث عن مبالغة اسم المفعول؟

4- 5-2. هل من الشرعي الحديث عن مبالغة اسم المفعول ؟

يبدو هذا السؤال غير شرعيّ في التراث النحوي العربيّ، لكنّنا نرى طرحه مشروعا لسببين اثنين على الأقلّ.

أوّلهما أنّ تكميم اسم الفاعل أو لنقل أسمنة مبالغة الفاعل ليست الظاهرة الوحيدة من نوعها فالنحاة تحدثوا عن مبالغة المصادر يعنون ضربا من المصادر التي تفيد تكثير مصادر أخرى وتكريرها. قال الزمخشري:

"والتفعال كـ (التَّهْدَار) و (التَّلعاب) و (التَّرداد) و (التَّقْتَال) و (التَّيْسَار) بمعنى الهدر و اللعب و الردّ و الجولان و القتل و السير ممّا بني لتكثير الفعل و المبالغة فيه" [المفصل في ش. م 6/ 55] .

وقال الزمخشري شارحا:

"لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها و زدت فيها ما يدل على التكثير لأنّ قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى " [ش م 6 / 56].

فالفرق بين (قتل) و(تقتال) كالفرق بين (قاتل) و قتّال) سواء بسواء يفيد الأوّل المعنى السكيمي و يفيد الثاني المعنى المنمذج و يتخصص بالدلالة على الكثرة.

ثانيهما أنّ المساهمة في الفاعل و التي على أساسها تحدثنا عن علاقة زمانية تميز الفعل من الاسم هي مساهمة مزدوجة بين الفاعل الذي يساهم في الفعل بالفاعلية والمفعول الذي يساهم فيه بالمفعولية وأنّ الحديث عن كثرة الفاعلية أي كثرة الإتيان بالفعل يمكن أن يوازيه كثرة المفعولية أي كثرة وقوع الفعل على

المتأثر فهذان طرفان متعاملان ومساهمان في الفعل كل حسب ما يقتضيه دوره فيه. وكثير من الأفعال تفهم في سياق المشاركة فالفعل (عشق) يتطلب ركنين اثنين أحدهما عاشق و الثاني معشوق و لا يمكن أن نفهم عاشقية زيد دون أن نربطها بمعشوقية هند. فإذا نحن رمنا اشتقاق الكثرة في هذا الفعل فإنه من الممكن أن نشتق الكثرة للعاشقية و الكثرة للمعشوقية سواء بسواء لأنّ تجربتنا تجعلنا نرى الكثرة فيهما كلتيهما. غير أنّ النحاة العرب اعترفوا بمبالغة العاشقية ولم يؤثر عنهم فيما نعلم أيّ حديث عن مبالغة المعشوقية فقيل في (عِشّيق)مثلا إنها مبالغة للفاعل[لسان العرب : ع ش ق /10: 252] غير أن النحاة لم يعتبروا أنّ لفظة (عَشِيق) المتواترة في كلام العرب صيغة لمبالغة المفعول بل اعتبروها صفة مشبهة باسم المفعول والحقّ أنها أقرب إلى مبالغة المفعول لدلاتها على الكثرة .

كثيرة هي الأسماء التي يخرجها النحاة إلى باب الصفة المشبهة وخصوصا منها المبنيّ على (فعيل). الحقّ أنّ دلالتها على مبالغة المفعول واضحة ويخرجون ما دلّ منها على الكثرة في الفاعلية إلى صيغة المبالغة، مبالغة الفاعل فـ (خبير) و(جليل) و(رحيم) في قولهم (الله خبير ورحيم وجليل) مبالغة ولكنّ (سجين) و(جريح) و(قتيل) في قولهم (سجين الأمير) و(عشيق بثينة) و(جريح الحرب) و(قتيل العشق) عندهم صفة مشبهة باسم المفعول على الرغم من أنها ترتبط في سياق تقابلي [(فاعلية/مفعولية)] ب(سجّان) و(عشّيق) و(جرّاح) و(قتّال) من جهة الكمية و التسوير .

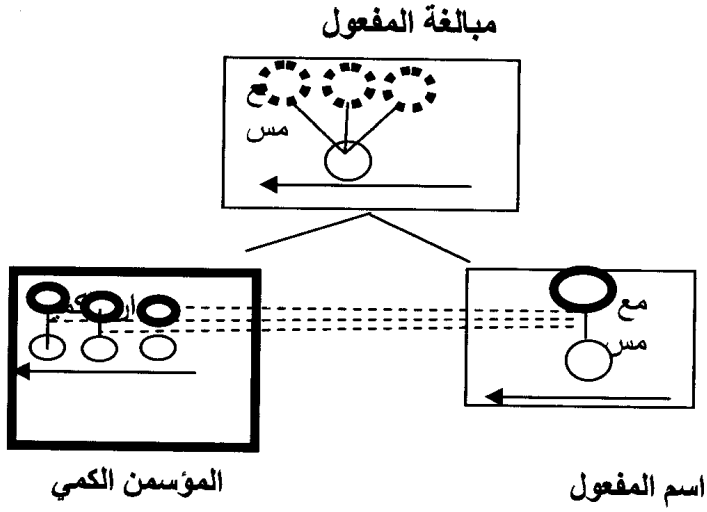

الشكل 12: مبالغة المفعول وفيها تجنيب: البنية المركبية اسم المفعول صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمن الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو

صيغة المبالغة من نوع (عشيق) أو (جليس) . و يبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم المفعول (حدث العشق و الجلوس) كما كان مورثا في اسم المفعول المتصل بهما (معشوق) و(مجلوس إليه) السياق ولذلك حافظنا على الخطوط المتقطعة إلى أنّ اسم المفعول قد وضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكم المجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم المفعول بعده العددي في مستوى المعلم المجنّب.

بناء على ذلك من الممكن الحديث عن مبالغة للمفعول مؤسمنة من اسم المفعول وفيها تجنيب عددي للعلاقات التي تربط المعلم خصوصا بمساره (انظر الشكل 11).

لقد أتاح لنا الحديث عن تكميم الفاعل و المفعول التنبه إلى قابلية في الأعمال والأحوال لأن تُكمم من جهة توزعها على مسارها و معلمها نسبيّا لا بما هي فاعلة و مفعولة بل بما هي أسماء لتلك الكيانات الفاعلة والمفعولة .

خاتمة

لقد اعتبرنا "اتصال الأسماء بالأفعال" ضربا ممّا يسمّى في التفكير اللغويّ واللساني الغربيّ بالأسْمَنة ولقد حملنا هذا الاعتبار إلى مراجعة كثير من أفكار النحاة العرب حول العلاقة الاشتقاقية الرابطة بين هذه الأسماء والأفعال المتصلة بها من وجهة نظر النحو العرفاني فركّزنا على مقولة أساسيّة من مقولاته هي الاسترسال والتدريج بين المعجم والنحو لنعالج من خلالها العلاقة بين خصوصية الدلالة في هذا الضرب من الأسماء وسلوكه الإعرابيّ سواء أكان في علاقة إضافة أم في علاقة إسناد لنبيّن وجود تدريج على خط مسترسل يذهب صعُدا من المكونات المنمذجة أو العيّنات إلى المكونات الأعلى منها في درجة التجريد وهي التي يعتبرها العرفانيون كيانات سكيمية تربطها بالكيانات الأقل منها تجريدا علاقة نمذجة.

وأتاح لنا الطرح العرفاني لهذه الأسماء المؤسمنة أن تناول بالدرس خصوصيات ما يسميه النحاة بالصفات اعتمادا على ظاهرة التجنيب لنبيّن أنّ كل الصفات ترث عند أسمنتها من الفعل طابعه العلاقيّ غير أنّ كل اسم يجنب مظهرا من العلاقة؛ وعندئذ تبيّن لنا أنّ الصفات موزعة توزيعا متدرّجا أهمها اسم الفاعل و اسم المفعول اللذين يجنّبان مسار العلاقة ومعلمها وبينهما ضرب من الصفات هي التي يصطلح عليها النحاة بالصفة المشبهة بالفاعل و التي هي في الأصل تجنيب لمسار علاقة مورثة من الأفعال الدالة على الأحوال والصفات (لا على الأعمال).

وحين درسنا في الإطار نفسه ما يسميه النحاة صيغة المبالغة تبيّن لنا أنّ هذه الصيغة هي بالفعل من توابع اسم الفاعل لأنها تجنب فيه تجنيبا كميا العلاقة من جهة المسار و اختبرنا علاقة أخرى يجنّبُ فيها المعلم تجنيبا كميا سميناه مبالغة المفعول: تسمية لم يذكرها النحاة وأحالوا مادتها على باب الصفة المشبهة.

لم يكن هدفنا من إعادة طرح مسائل الأسماء المتصلة بالأفعال غير اختبار طريقة في تناول المسائل تريد أن تلغي الفواصل بين النحو والمعجم و ترى بينهما تعاملا حثيثا على أكثر من صعيد وهذه الرؤية التي تقبل كغيرها من الرؤى النقاش جدواها يكمن في تجديد النظر إلى بحوثنا النحوية القديمة من منظار مختلف بقطع النظر عن النتائج التي قد توصلنا إليها.

توفيق قريرة
جامعة منوبة. تونس
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

قائمة المصادر و المراجع المذكورة

ابن الحاجب، أبو عثمان: الإيضاح في شرح المفصل، تح. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط.1، 1982، ج 1.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش: الإيضاح في شرح المفصل،بيروت ، دار صادر ، د.ت ، ج 6.

الأستراباذي، رضيّ الدين: شرح الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، ط. 1996 ، ج 3.

سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون ، بيروت ، دار الجيل 1991 ، ج 1.

الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط.5، 1986.

الزمخشري، أبو القاسم محمود: المفصل في علم العربية، بيروت، دار الجيل، د.ت .

Cristiano Broccias Cognitive approaches to grammar in COGNITIVE LINGUISTICS : CURRENT APPLICATIONS AND FUTURE PERSPECTIVES

Langacker , Ronald W .(1987) : Foundations of cognitive grammar , vol.1 Theoritical Prerequition , Stanford university press, Stanford , Clifornia.-

– (1991) : Foundations of cognitive grammar , vol. 2 Description application grammar , Stanford university press, Stanford , Clifornia.

– (2005) Construction grammar :cognitive radical and less so in Cognitive Linguistics Internal Dynamic and Interdisciplinary Interaction ed. by Francisco J.Ruiz de Mendoza Ibăněz M.Sandra : Peňa Cervel ;Walter de Gruyter Gmbh & Co.KG D- 10 785 Berlin-New. P 101 ;pp101-162

Tarsk ,R .L .(1999) : Keys concepts in language and linguistics ; Routledge,London ,New York .

Taylor ,Jhon R .(2002) : Cognitive grammar ,Oxford University press ,Oxford .